

**التفاوض والصراع الدولي - دراسة حالة مفاوضات قسمة المياه الدولية مع الجارة****تركيا - ملاحظات ميدانية ( تحليل واستنكار ) لأعضاء الوفد العراقي المفاوض****م.د. محمد عبد المجيد الزبيدي****كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد****المقدمة - تساؤل مطروح -**

في حالة عدم وجود آلية واضحة وإجراءات قانونية متفق عليها ثابتة لتنظيم استثمار المياه في الأنهار الدولية المشتركة (كما هو الحال في نهري دجلة والفرات). هل يصبح الصراع على المياه نواة للتوتر في المنطقة في حالة استمرار حالة عدم الاتفاق مع دول الجوار بسبب تعنتها ومماطلتها حيث تعد المياه التي تتبع مجاريها من أراضيها ثروة خاضعة لسيادتها وحدها - وأنه ليس هناك أية (قوانين وأعراف دولية) تجبرها على اقتسام وتحديد حصص ما يسمونه هم (مجري المياه العابرة للحدود) وليس المياه الدولية المشتركة. وعلى وفق المبادئ العامة في المفاوضات يكون هناك إخلال بالالتزام بشروط التفاوض عند تحقق إحدى الحالات الآتية :-

- أ - إذا ما لجأ طرف إلى قطع المفاوضات دون مبرر وجيه / وهذا ما كان يحصل دائماً.
- ب- (إذا ما لجأ إلى التسويف والمماطلة - لإطالة المفاوضات لأجل انجاز مشاريعه (كأمر واقع).
- ج- إذا لم يأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف الأخرى واخل بمبدأ حسن النية وهذا ما كان يحصل.

هذا ما سنتناوله باستعراض الملاحظات التي استذكرها - أعضاء الوفد العراقي المفاوض بشأن قسمة المياه الدولية - التي تم تسجيلها فترة الإعداد لدراستنا للدكتوراه 1994 وإجراء المقابلات الشخصية المباشرة مع المساهمين والمستشارين في عملية صنع واتخاذ القرار السياسي وإدارة الصراع.

**الملاحظة الميدانية الأولى:**

في حالة التكتّم والسرية والاحتراش الشديد للأسف لكل ما هو متعلق بالمياه لحساسيته حيث تفضل مشكوراً وذكر لي احد السادة أعضاء لجنة المفاوضات - الأستاذ عفيف الراوي - وكيل وزارة الري سابقاً - إن هذا الوضع كان ماثلاً لكافة أعضاء اللجان التفاوضية وفي كافة المجالات وخشيته عند البدء بالمفاوضات الثنائية مع بقية الدول في قضايا اقتصادية ثقافية إنسانية تعليمية ... انه يتم (التذكير) المسبق من قبل رئيس الوفد بعدم (التطرق) لموضوع المياه خاصة مع دول

الجوار خشية تعقد المناقشات ووصولها إلى طريق مسدود إنشاء تمثيلهم للعراق في الخارج وحضور المؤتمرات والندوات الميدانية .

### الملاحظة الميدانية الثانية:

كان الجانب التركي المفاوض في كافة مراحل المفاوضات تقريبا ومنذ بدايتها فترة الستينات بشأن إنشاء سد (كيسان) عام 1965 حتى الآن بنفس (التشكيلة) من الأعضاء الفنين مع احتمال نادر جدا إن يتغير فقط رئيس الوفد بوصفه منصبا سياسيا يتغير طبقا لتغير الأحزاب التي تؤلف الحكومة في تركيا فأن الأعضاء الفنيون باقون وتبقى الصورة واضحة وحية ومتفاعلة عندهم باستمرار ملمين بكل صغيرة وكبيرة من محاضر جلسات المفاوضات.

أما الجانب العراقي للأسف في العادة انه جرى إرسال الأعضاء (بالتناوب) ولذلك تنقطع الصورة المطلوبة من قضية المياه أمامهم لعدم استمرار مواكبتهم لكل حدث ورأي وفكرة تطرح عن التغيير المستمر والدائمي لرئيس الوفد<sup>(1)</sup>.

### الملاحظة الميدانية الثالثة :

كان الجانب التركي عند حضوره المفاوضات يحمل فكرة مسبقة هدفها قطع كل الطرق التي تؤدي إلى إمكانية التوصل إلى أي اتفاق حول مبدأ قسمة المياه لرفضه المبدأ وإصراره إن المياه هي مياه عابرة للحدود (مياه تركية - مثل إن ميناء الأحمدى كويتي) وليست مياه دولية مشتركة لذلك تحصل حالة من (المماطلة المعتادة) وإذا اخفق في التفاوض في نقاط معينة فانه (يطلب العودة إلى حكومته للتشاور) كما تظهر غالبا عنده عدة حالات من (العناد والإصرار الدائم) بعد أن كان يناور ثم يظهر عناد اقل وهكذا...<sup>(2)</sup>، وكان يحضر بوفد كبير مقسما الأدوار فيما بينهم ويحاول استثمار أي خطأ لفضي لصالحه ليجد له متنفسا وليطيل أمد المفاوضات الذي كان هذا هدفه النهائي لكي (تصبح مشاريعه) ألكاب التي يجري تنفيذها أمر واقع خاصة إذا كانت (غير مكتملة) بعد ثم يعبر بعد ذلك عن مواقفه بحيث يبدو انه غير مستعد في العديد من الجلسات هذا فضلا عما تقدم كان يحاول (الاستفراد) بكل وفد على حدة كما حصل مع سوريا باتفاق عام 1987 لإطلاق وارد مائي قدره 500 م<sup>3</sup>/ثا بغية تعميق الخلاف السوري - العراقي لان العراق كان رافضا لذلك في حين أشارت مصادر أخرى إلى إن خلفيات هذا الاتفاق انه في نهاية 1986 توترت العلاقات التركية السورية اثر إعلان تركيا اكتشاف مخطط لتدمير (موقع سد أتاتورك) من قبل مجموعة مؤلفة من (12) عنصرا من أعضاء حزب العمال التركي ( P.KK ) بدعم سوريا إلا إن ذلك سوى اثر زيارة رئيس الوزراء التركي بوقتها (اوزال) إلى سوريا في تموز عام 1987 حيث تم إبرام الاتفاق المذكور

واتفاقية أمنية تعهدت فيها سوريا بفرض قيود على أنشطة حزب العمال ومنعه من شن عملياته عبر أراضيها ضد تركيا<sup>(3)</sup>.

أما الجانب العراقي فكان يحضر بوفد فني وبموقف واضح معزز ومدعوم بالأرقام والحجج والبراهين ساعياً بكل جهد للتوصل لإقرار مبدأ (القسمة العادلة للمياه) وبما يضمن حقوقه التاريخية وحقوق سوريا منطلقاً من توجيهات قومية وكان يركز دائماً في المفاوضات على الجوانب الفنية ولا يرى من ضرورة للتعامل مع الحدث سياسياً خشية الإطالة إلا إن الجانب التركي كان يحاول باستمرار سحبته إلى ذلك لإطالة أمد المفاوضات<sup>(4)</sup>. وعلى سبيل المثال كما يستذكرها الأستاذ حيث ادعت تركيا في الفترة من 28 كانون الثاني إلى 3 شباط 1991 أنها لأسباب فنية خفضت تدفق المياه من نهر الفرات إلى حوالي (170 م<sup>3</sup>/ثا) ذلك لمعاقبة العراق كجزء من قرار توسيع نطاق الحضر الاقتصادي إلا أن الصحف والأحزاب المعارضة عندها أبدت استنكاراً ومعارضة شديدة لمحاولة استخدام المياه سلاحاً ضد العراق<sup>(5)</sup>. وكان الوفد العراقي المفاوض مزوداً بكل التفاصيل ويمتلك القرار الصحيح ونادراً ما يلجأ إلى مركز القرار في بغداد لأن أي فترة مهما كانت صغيرة تؤثر بالتالي على مصالحه والوقت الذي تعطي تركيا فرصة للاستمرار في تنفيذ (مشاريعها) ولذلك يمكن القول إن الوفد العراقي لم يكن يماطل ويبرأغ أثناء المفاوضات ... لأن ذلك ليس في صالحه... فكان يحضر ولديه وضوح فني وسياسي مقابل وفد تركي يتظاهر بعدم وجود مرونة لديه لكي يعود إلى حكومته للتشاور ولعل الهدف الأبعد كما يبدو هو إطالة المفاوضات<sup>(6)</sup>.

وفي بداية تشرين الثاني 1991 كانت تجري استعدادات لعقد قمة لمناقشة حالة الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط في اسطنبول إلا إن تركيا قررت (بمفردها) في 8 من الشهر المذكور تأجيل القمة إلى آذار ونيسان 1992 للمضي بإكمال مشاريعها وزيادة تحكمها بمياه النهرين<sup>(7)</sup>.

#### الملاحظة الميدانية الرابعة:

إن استناد الوفد المفاوض العراقي إلى الجوانب الفنية والقانونية حالة مفروضة عليه بسبب ظروف الحصار وضعف الموقف السياسي مع عدم وجود ورقة ضغط سياسية لديه فضلاً عن تدمير قدراته العسكرية لكن الجانب الاقتصادي يبقى هو المؤثر في العلاقة مع تركيا ويبقى النفط والتبادل التجاري ساحة التبادل التجاري / شمال الموصل / الأساس في تدعيم مواقفه التي يحسب لها كل الحساب من الجانب التركي المتعنت. ومن الأساليب التي اتبعتها الجانب التركي المفاوض هي (الإستراتيجية التنافسية) من خلال تشدده في المواقف لتحقيق أعلى المكاسب على (حساب مصلحة الأطراف الأخرى) فهو... يكتنم المعلومات والبيانات والمشاعر والأحاسيس ويتصف بعدم

الانفتاح والثقة الشديدة بالنفس تقابلها ثقة ضعيفة بالطرف المقابل بوصفه (دولة المنبع) وبموجب هذه الإستراتيجية يدرك حاجاته بدقة لكنه لا يعبر عنها تماماً بوضوح للطرف الآخر<sup>(8)</sup>. في المقابل كانت الإستراتيجية العراقية تقوم على (الوئام) والتعاون بقصد خلق جو للاتفاق وعلاقة حسن الجوار بغية سحب الجانب التركي للوصول إلى اتفاق لحسم الموضوع وبغية كشف مواقف الدول الأخرى وللأسف كان الموقف السوري يقترب من نفس الخطة العراقية ولكنه لأجل الضغط على الجانب التركي والتقارب لتحقيق مصالحه لكنه عندما يحاول الاقتراب للإستراتيجية التنافسية فإنه لا يمكن الاستمرار معها لأنه فاقد لجزء مهم من نقاط القوة التي يمكن إن يركز عليها لو أنه كان بجانب طروحات الوفد العراقي منذ البداية. هذه الإستراتيجية التركية - قد تقترب من مفهوم المساومة وهي عمليات تعامل يحاول فيها كل طرف تعظيم مكاسبه وتقليص الخسائر للطرف المقابل بأسلوب التشدد. العلاقة الودية بين الأطراف قد تغريهم بالمرونة لكن في حالة انعدام الثقة الصادقة والتعاون يحصل التشدد. فقد صرح وزير الدولة التركي بوقتها المشرف على مشروع ألكاب (كمران اثنتان) لماذا نقبل بمفاوضات من هذا النوع ؟ إن هذين النهرين ليسا نهرين دوليين بل تركيين مئة بالمائة وإنهما ينبعان من أراضينا<sup>(9)</sup>.

كما صرح رئيس الجمهورية التركية الأسبق (اوزال) بأن العراق إن لم يصدر النفط عبر الأراضي التركية فإنه لن يكون هناك ماء للعراق<sup>(10)</sup>.

#### الملاحظة الميدانية الخامسة:

غالباً ما كانت طروحات الجانب التركي الفنية مغلوطة بهدف عدم إنهاء المشكلة المائية لإطالة أمد المفاوضات مع استمراره بتنفيذ مشاريعه ففي الوقت الذي تطالب به سوريا والعراق بإجراء القسمة العادلة المنصفة للمياه مستندين إلى حقائق وأرقام تمثل الواردات المائية والمساحات لكل بلد فإن الجانب التركي يطرح مسألة (دمج الحوضين) دجلة والفرات في حوض واحد وغيرها من الأمور التي تحتاج مدة طويلة لدراستها لغرض التوصل إلى المعلومات الفنية الدقيقة لان تصنيف التربة وحدة يحتاج إلى لجان وخبراء ومعدات ومختبرات فحص تربة تأخذ من (10-15) سنة لغرض تصنيف وحساب الجدوى الاقتصادية كما أن هناك تصنيفات دولية للتربة منها (الأمريكي - الألماني - الروسي)<sup>(11)</sup> وعليه فإنه على وفق (الاقتراح التركي) يجب توحيد التصنيف والمقاييس وهذا يتطلب وقتاً طويلاً جداً. ثم انه دائماً يركز على مفهوم الاستخدام الأمثل / بدل مفهوم قسمة المياه بصفة أن له الحق المطلق في التصرف بالمياه لأنها ملك تركيا حتى الحدود<sup>(12)</sup>. حيث صرح الأتراك أنهم مصممون على عدم الدخول في أي نوع من المساومة مع العراق وسوريا بشأن حقوقهما السيادية في حين أن الجوانب الفنية التي يطرحها العراق كانت ولا زالت مستندة إلى حجج قوية ليس

فيها مجال للنقاش أو الخطأ إلا أنها تصطدم بالإصرار والتعنت التركي على مواقف فنية غير قانونية وغير قابلة للتطبيق إلا بعد سنوات طويلة<sup>(13)</sup>.

### الملاحظة الميدانية السادسة:

كان الجانب التركي المفاوض أثناء سير مفاوضات المياه غالباً ما يبدو (سلوكه الشخصي متوتراً) فالآلية التي يطرحها لغرض الدخول في المفاوضات متهيئة مسبقاً عبر المراحل التاريخية المختلفة ومنذ مطلع الستينات ولحد الآن وكأنه دخل (غرفة عمليات عسكرية وليس مفاوضات سلمية) يسودها الود والتفاهم وحسن الجوار وهذا (الشك المزمّن) في العلاقة المائية بين عواصم مسلمة تتشابه في (المآذن .... وتختلف حول كل شيء ....<sup>(14)</sup>). لان النخب السياسية التركية سواء في قمة المؤسسة العسكرية أو في قمم بعض الأحزاب لديها صورة للأسف مستمدة أساساً من ارث قديم أساسه النظرة السابقة نحو (هؤلاء العرب الأوباش الذين تحالفوا مع الأعداء بريطانيا - عند ثورة الشريف حسين ... وباعوا السلطنة<sup>(15)</sup>). كان يحاول أن يعطي عمقا تفصيليا لكل نقطة بهدف الإطالة حيث كانت الوفود التركية أثناء سير جميع المفاوضات تركز على نقطة مهمة من وجهة نظرها لكنها (غير مستساغة) من الطرف المقابل - العراقي - وكان هذا يحدث أيضا (خارج جلسات المفاوضات) لأجل خلق جو (التوتر الدائم) للتأثير النفسي بحيث كان لا يسمح لأي مؤثر أن يجبره على تغيير موقفه<sup>(16)</sup> لقد كانت الوفود التركية المفاوضة بشأن المياه تحضر الجلسات ولديها تصور مسبق عن (سيكولوجية الطرف المقابل العراقي) ومواقفه وآرائه ولذلك كانت باستمرار تحاول (استفزازه) إلا أن الوفود العراقية كانت دائما تتحلى (بالصبر) وفق ما تم التنويه إليه سابقا. ثم تقوم بجمع رصيد من المعلومات بغية تحليل نوايا وتكتيكات الجانب التركي مع دراسة كافة الإجابات عند التفاوض المقبل لان المفاوض القدير ... (الكفاء هو الذي يستطيع أن يشخص ذلك بنفسه) مما يتطلب بالضرورة عدم تغيير تشكيلته الفنية المفاوضة بقصد السباحة والترويج والإيفاد .... الخ<sup>(17)</sup>.

### الملاحظة الميدانية السابعة والأخيرة:

انه على وفق ما تقدم كان الجانب التركي في تقديرنا المتواضع (مخلا) في كافة مراحل المفاوضات قرابة أكثر من أربعين عاما من منتصف ستينيات القرن الماضي ولحد الآن انه كان يتظاهر ... انه يرغب بجدية للتوصل إلى اتفاق وليس غرضه (التسويق) وبغية اتهام العراق بعرقلة سير المفاوضات فانه كان كثيرا ما يعتمد (كتكتيك) أثناء سير المفاوضات بإظهار (الحماسة والجد والانغماس بالتفاصيل) بحسبان أن انفراده لوحده (بالجدية) وان عدم مجاراة الجانب العراقي له يعني تحول إلى (معرقل) لسير المفاوضات وكثيرا ما كان يصدر الاتهامات والمغالطات ضد

العراق<sup>(18)</sup>. لقد مارس الجانب التركي الخرق القانوني لكل المعاهدات والاتفاقيات الموقعة من خلال الآتي :-

أ- كانت المادة الخامسة من البروتوكول رقم (1) من اتفاقية الصداقة وحسن الجوار الموقعة بين تركيا والعراق في 29 آذار عام 1946 قد نصت ( على موافقة تركيا على اطلاع العراق علماً على أية ( مشاريع ) خاصة بأعمال الوقاية تقرر هي إنشاؤها على كل من النهرين وروافدهما ( الفرات - دجلة ) إلا أن الذي حصل أنها نفذت مشاريعها دون اطلاع العراق<sup>(19)</sup>.

ب- نصت المادة (3) من بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا الموقع في أنقرة في 17 كانون الثاني عام 1971 على أن يسرع الطرفان في أسرع وقت (ممكن) بالمناقشات حول المياه المشتركة ابتداءً بالفرات وبمشاركة جميع الأطراف لكنهم اجلوا المفاوضات لعدة مرات وعندما عقدت طرح مسألة (دمج الحوضين) في حوض واحد لأجل (التعقيد والمماطلة) لأجل الاستمرار في تكملة مشاريعها في حين أن الفقرة المذكورة (صريحة .... البدء بالفرات أولاً<sup>(20)</sup>).

### الهوامش :

- 1- الأستاذ عفيف الراوي - المقابلة الشخصية الثالثة في 1996/11/26 بغداد .
- 2- سمير إبراهيم عبد الرزاق- فن المفاوضات تطبيق عملي على مفاوضات المياه - كلية الدفاع الوطني - الدورة العاشرة - 1994 - خاص صفحة 76 أطروحة غير منشورة صفحة 74.
- 3- المصدر نفسه صفحة 75- الراوي المقابلة الثالثة .
- 4- Orhan . kilercioglu . "is pkk under Syrias shadon Turkish daily news , 28-8-1989  
Natalie , water – green eaqhates water Dispute threaters boil over thurtish Daily news , 31-1927 p.s .
- 5- Turkish daily news. 10-2-1991
- 6- عفيف الراوي - المقابلة الرابعة 1996/12/25
- 7- جلال عبد الله عوض - المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج / ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية - للفترة من 14-16 كانون الأول 1991 - ص109.
- 8- عبد الرزاق - المصدر السابق- ص75 .
- 9- زياد عزيز حميد- الأبعاد السياسية لمسألة المياه في الشرق الأوسط - تركيا - دراسة حالة- مركز الدراسات (التركية -جامعة الموصل- ندوة المياه - 1993 - ص250)
- 10- نشرة انصات- وكالة الأنباء العراقية - عن إذاعة لندن- 6 - مايس 1991 .
- 11- محمود وهيب السيد - أزمة مياه دجلة والفرات - أزمة ذات أطراف واتجاهات متعددة - المستقبل العربي - العدد 231- آذار 1998 - ص78 .
- 12- محمد الدوري - المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء أحكام القانون الدولي - ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة -29 تشرين الأول 1994 - ص36.

- 13- نبيل محمد سليم - الأبعاد السياسية لمشاريع تركيا المائية - مركز الدراسات التركية - جامعة الموصل ندوة المياه 1993- ص 224 .
- 14 - علي جمالو - أثره على الفرات- النزاع على المياه في الشرق الأوسط - رياض الريس للنشر - ط1 - حزيران 1996 .
- 15- جمالو - المصدر السابق ص9.
- 16 - عبد الرزاق - المصدر نفسه - ص8 - الراوي - المقابلة الثانية - 30/ 10/ 1996 - نادر جرجيس - المقابلة الثالثة - 15/ 3/ 1997 - محمد عبد المجيد الزبيدي - الأمن المائي العراقي - دار الشؤون الثقافية العامة - ط1 - 2009 - ص 136 .
- 17 - المصدر السابق - ص 136 .
- 18- عبد الرزاق - المصدر السابق - ص8 - الراوي - المقابلة الثالثة .
- 19 - علي غالب عبد الخالق - مشاكل تقسيم المياه في الشرق الأوسط - وزارة الزراعة والري - قسم الدراسات - بلا تاريخ - خاص - غير منشور - ص8 .
- 20 - عبد الرزاق- المصدر السابق - ص 84 .